



الرقم: أ/ت / ٢٠٢٢ / ٩٤٥
التاريخ: ١٤ / ٦ / ٢٠٢٢ م

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

الوزير
The Minister

قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢
بإنشاء قسم السجل الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية

وزير التجارة والصناعة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن السجل الاقتصادي الموحد ،
وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها ،
وعلى القرار الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١٩ بالهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة ،
وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي (١٧) لعام ٢٠٢٢ ، المنعقد بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٢٢ ،

قرر ما يلي:

مادة (١)

يُنشأ بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة قسم يُسمى " قسم السجل الاقتصادي الموحد " .



الوزير



مادة (٢)

يختص قسم السجل الاقتصادي الموحد بما يلي :

- ١- تنفيذ أحكام القانون واللوائح المنظمة للسجل الاقتصادي الموحد .
- ٢- مسك وإدارة السجل الاقتصادي الموحد والإشراف عليه .
- ٣- إصدار وإسناد رقم اقتصادي موحد ، يعتمد في التبادل الإلكتروني الفوري للمعلومات والبيانات والوثائق بين السجل الاقتصادي الموحد والسجلات التي تمسكها الجهات المختصة ، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد .
- ٤- تشغيل وإدارة نظام معلوماتي للسجل الاقتصادي الموحد ، وتحديد آليات ربط قواعد البيانات والمعلومات الضرورية التي يجب تبادلها بين السجل الاقتصادي الموحد والجهات المختصة ، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد .
- ٥- تجميع المعلومات الأساسية والبيانات والوثائق الخاصة بالمنشآت الاقتصادية والترتيبات القانونية والمنظمات غير الهادفة للربح والمهن الحرة ، والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين من الجهات المختصة ، والتحقق من كونها دقيقة ومحدثة ، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد .
- ٦- إعداد قاعدة بيانات للسجل الاقتصادي الموحد وتحديثها بصفة مستمرة، وإتاحتها للجمهور ، والجهات ذات العلاقة ، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد .
- ٧- إعداد نموذج التصريح بالمستفيد الحقيقي للجهات المختصة .
- ٨- إصدار الشهادات والمستخرجات من صحيفة القيد بالسجل الاقتصادي الموحد ، بعد التأكد من سداد الرسم المقرر .





- ٩- تبادل المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين مع الجهات الأجنبية ، بالتنسيق مع الوحدة الإدارية المعنية .
- ١٠- إعداد التقارير والإحصاءات ذات العلاقة ، بصفة دورية ، ونشرها ، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية .

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار .
ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
وزير التجارة والصناعة

صدر بتاريخ: ١٣ / ١١ / ١٤٤٣ هـ
الموافق: ١٣ / ٦ / ٢٠٢٢ م





وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

Legal Affairs Department

إدارة الشؤون القانونية

التاريخ: 2022/06/12

رقم : ش ق/ 913/2022

"لطفاً هام وعاجل"

المحترمة
الأستاذة/ نور إبراهيم صقر المريخي ،
مدير إدارة العقود - وزارة العدل
الدوحة

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : نشر قرار وزير التجارة والصناعة
رقم (43) لسنة 2022

تهديكم إدارة الشؤون القانونية بوزارة التجارة والصناعة خالص تحياتها،
وبالإشارة إلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم (43) لسنة 2022 بإنشاء قسم السجل
الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية.
يطيب لنا أن نرفق لسيادتكم نسخة من القرار المشار إليه أعلاه، وذلك للتفضل
باتخاذ ما يلزم لنشره في الجريدة الرسمية في أسرع وقت ممكن.

وتغتنم الإدارة هذه المناسبة لتعرب عن فائق احترامها ،،



هلال بن محمد الخليفي
مدير إدارة الشؤون القانونية

المرفقات:

- القرار المشار إليه.

نسخة:

- مكتب الوزير.
- مكتب وكيل الوزارة.
- مكتب وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة.
- إدارة التسجيل والتراخيص التجارية.

